



الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2012

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الفرق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثالثة عشرة

4 حزيران/يونيه 2012-جنيف، 21 أيار/مايو

ة 5 من تقرير وطني مقدم بموجب المقرر
*مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16

البحرين

* كان استُنسخت هذه الوثيقة لكم وردت، وليس فيها ما يعبر عن رأي
للأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

مقدمة - أولاً	4
منهجية وعملية إعداد التقرير - ثانيأ	5
التقرير إعداد منهجية - ألف	5
عملية إعداد التقرير - إباء	5
رية الشاملة) 2008(تم بشأن التوصيات في الدورة الأولى للمراجعة الدوما - ثالثأ	6
إدراج البعد الجنساني في التخطيط للمراحل المقبلة - ألف	6
بما في ذلك ما يتعلق بنتائج الاستعراض	6
الشرع في حملة عامة بهدف سحب التحفظات على - بباء	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال	
التمييز ضد المرأة والتصديق على البروتوكول	
ي ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاختيار	
الاتفاقية ودعيت البحريين إلى الإبلاغ عن خطتها في هذا	
7 الصدد	
يمكن للبحريين أن تجري مشاورات واسعة بين مختلف	
الجهات ولا سيما السلطة التشريعية	
بهدف اعتماد قانون الأسرة	8
ع اتفاقية حماية مكن للبحريين أن تنظر في توقيي - دال	
الأشخاص من الاختفاء القسري	9
يمكن النظر، على سبيل الأولوية، في مشروع القانون - هاء	
المتعلق بمنح الجنسية للأطفال في	
بحريين أحوالات التي لا يكون فيها الأب مواطناً	9
سوف تبالغ البحريين مجلس حقوق الإنسان خلال - وواو	
المتعلق بالبحريين الاستعراض المقبل	
سيجري بعد أربع سنوات عن الحالة فيما يتعلق والذي	
باعتقاد تشريع جديد بشأن	
خدمات المنازل	10
ينبغي ألا يؤدي مشروع قانون الصحافة إلى تقييد - زاي	
التعبير بدون وجه حق	
10	
للبحريين أن تنظر في توجيه دعوة إلى الأمم يمكن - حاء	
حدة للمشاركة في حلقة عمل لمتابعة المت	
الاستعراض الدوري الشامل	10

تسجيل التقدير للديناميكية الايجابية التي يتميز - طاء	11
..... في البحرين الاعلامها	
..... الإطار المعرياري لحقوق الإنسان - رابعاً	12
..... الدستور - ألف	12
..... قوانين وتشريعات وطنية - باء	12
..... مشاريع قوانين وطنية - جيم	13
..... تدابير وسياسات وطنية - دال	13
..... هيئات رسمية وأجهزة حكومية المعنية بحقوق الإنسان - هاء	15
..... آليات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان - واو	17
..... المنظمات الغير حكومية - زاي	18

20 نلتزامات البحريين في مجال حقوق الإنسان ا - خامساً	20
20 تفاقية الدولية لحقوق الإنسان ا - ألف	20
20 تفاقية حقوق لاتقارير مملكة البحرين المقدمة طبقاً - باء	20
20 تفاقية حقوق الإنسان إقليمي أ - جيم	20
20 البحريين والإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان - دال	20
22 بناء القدرات - سادساً	22
22 عامة القدرات بناء - ألف	22
24 بناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون - باء	24
26 بناء القدرات لمنسوبي وزارة التربية والتعليم - جيم	26
27 بناء قدرات طلاب مراحل التعليم الأساسية المختلطة - دال	27
27 بناء قدرات طلاب المرحلة الجامعية - هاء	27
27 بشأن باقي التعهدات الطوعية اتخذتها ام - سابعاً	27
32 والمقريبات وتحسين حالة حقوق الإنسان والتمكين الوطنية (الأحداث المؤسسة التي مرت بها مملكة البحرين خلال شهري مارس 2011) آذار/فبراير وشباط/	32
32 الوطنية السلامة لةح ا إعلان قبل - ألف	32
32 الوطنية السلامة لةح ا انتهاء بعد - باء	32
33 التعهدات الطوعية - تاسعاً	33
33 الخاتمة - عاشرراً	33

المقدمة - أولاً

تقرير الوطني الأول لمجلس القدمت مملكة البحرين وقد تم اعتماده، 2008 نيسان/أبريل الإنسان في شهر حقوق ، وقد نفسه العام من حزيران/يونيه في شمن قبل المجلس قبلت المملكة جميع التوصيات الصادرة من المجلس وعددها كما تعهدت بسبعة وثلاثون تعهداً طوعياً. توصيات، تسع

بذلت مملكة البحرين منذ اعتماد التقرير وحتى تاريخ تقديم التقرير الثاني جهوداً في تنفيذ تلك الولاية لخلق إشراك جميع ذوي التوصيات والتعهدات وذلك من أو منظمات أو مؤسسات رسمية سواء كانت جهات حكومية مجتمعات المدني. ال

وبعد عرض التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان تم إطلاق تطبيق التعهدات والتزامات الطوعية لخطة عمل وطنية مايو 2008، أيار/الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة في 29 الولاية مبادئ الرئىسيية ال على وارتكزت

- الوطني الم عنيين الولاية مشاركة جميع أصحاب السلطة حكوميين أو غير حكوميين، بما في ذلك ، المنظمات غير الحكومية، القضاة، أعضاء البرلمان ال جمعيات السياسية، والقطاع الخاص على الوجه الملائم؛
- الشفافية؛
- المسؤولية؛
- والشعب في البحرين وكذلك التعاون بين الحكومات؛
- التعاون بين مملكة البحرين ومجلس حقوق الإنسان ال التزام بالنتائج.

2008 تم تحويل خطة العمل إلى حزيران/يونيه وفي 10 دعم النتائج والتزامات الطوعية لمملكة البحرين مشروع خاص وبالتعاون مع مكتب⁽¹⁾ البحرين في المراجعة الدورية الشاملة ويمتد (UNDP) المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين) الأمم ال

(1) www.upr.bh للاطلاع على وثيقة المشروع يرجى زيارة الموقع (1)

على المشروع هذا رتكزاو (2008-2012) سنوات لأربع المشروع
: أساسية وهي كالتالي مخرجات خمس

- ؛المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان المخرج الأول:
- ؛تطبيقات حقوق الإنسان المخرج الثاني:
- تطبيق منهج حقوق الإنسان في المخرج الثالث:
- ؛امج التنموية بر
- النظام الوطني لحماية ودعم حقوق المخرج الرابع:
- ؛الإنسان
- تعزيز الإطار المعيارى المخرج الخامس:

لمتابعة إشرافيةكلت لهذا المشروع لجنة وُقد ش
التعهدات الطوعية والتوصيات الخاصة بالمراجعة تنفيذ
الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بقرار صادر من مجلس
ء، وتضم اللجنة جهات حكومية ومؤسسات رسمية الوزرا
مدني ذات الصلة ومكتب الأمم المتحدة المجتمع والومنظمات
(والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان UNDP) بالمملكة الإنمائي
(²)أحدى التعهدات الطوعية بالتقرير الأول()

وسوف نتناول في هذا التقرير ما تم تحقيقه في
لإنسان من خلال تنفيذ التوصيات تعزيز وحماية حقوق ا
والنتائج والتعهدات الطوعية لمملكة البحرين في تقريرها
الأول أمام مجلس حقوق الإنسان.

(2) وعضوية كلاً ترأس اللجنة وزارة حقوق الإنسان والتنموية الاجتماعية
ون الإسلامية و وزارة العدل والش، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية من
المجلس، وزارة الصحة، وزارة العمل وزا، وزارة التربية والتعليم، والأوقاف
، العمل سوق هيئة تنظيم، الجهاز المركزي للمعلومات، الأعلى للمرأة
، غرفة تجارة وصناعة البحرين، ون الإعلام هيئة ش، النيابة العامة
الجمعية البحرينية لمراقبة، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
، لحقوق الإنسان جمعية مبادئ، الاتحاد النسائي، حقوق الإنسان
، جمعية المحامين البحرينية، الجمعية البحرينية للشفافية
المرصد البحرينية لحقوق جمعية، الاتحاد العام لنقابات العمال
الإنسان.

منهجية وعمليّة إعداد التقرير -ثانياً

منهجية إعداد التقرير -ألف

أوصت اللجنة الإرشافية في اجتماعها في شهر
ت الرسمية الجهانوفمبر 2011 مخاطبة تشريين الثاني/
المجتمع المدني ذات الصلة لتزويد اللجنة ومنظمات
بالمعلومات والإنجازات التي تحققت على صعيد النتائج
والتوصيات الخاصة بالمراجعة الدورية الشاملة في مجال
(2012-حقوق الإنسان خلال الفترة من 2008).

على مرتكزة حيث تم التأكيد على أن تكون المعلومات
التالية: الشفافية، المساهمة، الاستجابة، المبادئ
المحاسبة، عدم التمييز، والتضمين.

عمليّة إعداد التقرير -باء

بناءً على قرار اللجنة الإرشافية في اجتماعها في شهر
بتشكيل فريق لإعداد وصياغة، ديسمبر 2011 كانون الأول/
تقرير ممثلة البحرين الوطني الثاني المتعلق بالمراجعة
ل هذا الفريق من يشكّل الشاملة لحقوق الإنسان، تم الدورية
وبناءً على ذلك، جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني ذات الصلة
جتم مع الفريق المعني بالصياغة لوضع الإطار الهيكلي
للصياغة وتوزيع المهام بعد تلقي جميع المعلومات من الجهات
لأولية للتقريرسالفه الذكر. قام الفريق بإعداد المسودة
وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار
الاستعراض الدوري الشامل والتي تم اعتمادها طبقاً لقرار
يونيه مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5 بتاريخ 18 حزيران/
في اجتماعها وتم عرضه على اللجنة الإرشافية في 2007.
بصورة لاعتمادته تمهيداً فبراير 2012 لمناقش شباط/شهر
نهائية.

تم التقرير من قبل اللجنة الإرشافية اعتمادوبعد
نشر التقرير على المستوى الوطني في مختلف وسائل

على موقع وزارة حقوق الإنسان على الموقع الإلكتروني، وكذلك إلى
2012 مارس آذار / 1 بتاريخ ذلك و،⁽³⁾ الاجتماعات التمهيدية

وصيات في الدورة الأولى تم بشأن الت ما -ثالثاً للمراجعة الدورية الشاملة (2008)

إدراج البعد الجنساني في التخطيط للمراحل المقبلة -ألف بما في ذلك ما يتعلق بنتائج الاستعراض

العديد من الحملات بهدف للمرأة الأعلى نظم المجلس
مؤتمراً وطنياً للمرأة تنفذ هذه التوصية وكان آخرها عقد
تشريعية في الفترة من 8 إلى 10 البحري
نوفمبر 2010 بهدف التوعية والتعريف بمفهوم الثاني/
إدماج احتياجات المرأة في عملية التنمية وكيفية التخطيط
والتحليل لتنفيذ خطط وبرامج الوزارات على هذا الأساس،
وذلك تمهيداً لإصدار خطة وطنية متكاملة بالتعاون مع جميع
لإعداد الإدماج في خططها والميزانية العامة السلطات بالدولة
وقد خلص المؤتمر إلى إقرار نموذج وطني لإدماج احتياجات
المرأة في مسار التنمية، والتوصية بإنشاء وحدات لتكافؤ
وتشكيل وبلغ عددها 12 وحدة الفرص في مختلف الوزارات
لجنة وطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني لكيفية إدماج
تحتاجات المرأة في برنامج عمل الحكومة. وقد تم إنشاء اللجنة اح
الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني لكيفية إدماج
احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة بموجب الأمر الملكي
وتعتبر هذه اللجنة بمثابة آلية، رقم (14) لسنة 2011
لعل هذا المتابعة الوطنية التي ستعطي الجهود المبذولة
الإدماج إلى واقع ملموس الصعيدي دعماً قوياً لتحويل فكر
يراعي احتياجات المرأة والرجل على حد سواء في المنظومة
التنموية⁽⁴⁾.

(3) www.social.gov.bh لمزيد من الاطلاع يرجى زيارة الموقع

(4) برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل اللجنة
نائبة رئيسة: كلاً من ليفة رئيسة المجلس الأعلى للمرأة وعضوية
، ووزيرة على للمرأة الأ، والأمين العام للمجلس على للمرأة الأ المجلس

صع يد متصل تضمّن برنامج عمل الحكومة للدور وعلى إلى هدف ومسؤوليات 2014، (توجيهات -التشريعي 2010) واجتماعي من ياً وسيسياسيوامو صلة جهود تمكين المرأة اقتصاد احتياجات المرأة إدماج من بينها والإجراءات خلال عدد من الآليات للمرأة الأعلى في التنمية وتفعيل دور المجلس

خطة العداد "إل للمرأة بالأعلى قد قام المجلس فوعليها للمرأة لمتابعة تنفيذ برنامج الأعلى بالتنفيذية للمجلس مجلس الوزراء إلى امرأة"، وتم رفع الخطة عمل الحكومة الموجه لل ما تضمّنتها هذه الخطة الملفات المتعلقة أهم الموقر ومن بموضوعات التشريعات وإدماج احتياجات المرأة في التنمية، ، والقضاء الشرعي، وصندوق والإسكان والعمل، والجنسية، بإعادة هيكلية وفي ذات الإطار قام المجلس مؤخرًا بالنفقة. المجلس أولوياتنة العامة للمجلس بحيث يتناسب مع الأم في الفترة القادمة فيما يتعلق بإدماج احتياجات المرأة في إدارة إنشاء التنمية وتعزيز مبادئ تكافؤ الفرص من خلال احتياجات المرأة ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة إدماج لوطنية للمجلس، ويعمل حالياً على تحديث وتطوير الخطة بما يتوافق مع برنامج العمل للمرأة البحرينية التمميز والذي يركز على المحصلات وقياس الأثر الذي تحدثه البرامج والمشاريح المنفذة على المرأة بشكل خاص السنوات شغلت المرأة في وقدهذا، والمجتمع بشكل عام في القليلة الماضية مناصب قيادية عديدة تمنحها الفرصة في انتخابات 2010 المرأة كما شاركت،⁽⁵⁾ صنع القرار وفي الانتخابات البلدية من، وفازت امرأة واحدة البرلمانية حصلت ل امرأة في الانتخابات البلدية ونفس العام فازت أو على ثقة الأعضاء في تزكيتها لرئاسة المجلس البلدي

حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، والرئيس التنفيذي لمجلس المرأة والطفل بمجلس شؤون التنمية الاقتصادية، ورئاسة لجنة اتحاد النسائي البحريني الشورى، ورئاسة ال

- (5) وطنية منها حقائب وزارية قيادية تقلدت المرأة البحرينية مناصب الإنسان والتنمية وزارة الصحة ووزارة الثقافة ووزارة حقوق (ك مناصب تنفيذية وكلاء وزارات وكلاء مساعدين، وكذلك اجتماعية) جهازياً مناصب قضائية في السلك القضائي وأ، وومدراء إدارات النيابة العامة وكذلك في السلك الدبلوماسي

مانية البرلوف في الانتخبات التابغ لدائرتها الانتخابية.
من الفوز أخريات نساء ثلاثت مكنت التكميلية لسنة 2011
بعضوية مجلس النواب.

**الشروع في حملة عامة بهدف سحب التفظات على -باء
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد
المرأة والتصديق على البروتوكول الاختياري ومواءمة
بحرين التشريعات الوطنية مع الاتفاقية ودعيت ال
إلى الإبلاغ عن خططها في هذا الصدد**

تقوم الجهات المعنية في المملكة بدراسة إمكانية سحب
بعض التفظات أو إعادة صياغتها بالنسبة لبعض مواد
الإسلامية، ويتم الاتفاقية بما لا يتعارض مع الشريعة
المنظر في تعديل التفظ الوارد على المادة دراسة إمكانية
تفظ محدد في نطاقه الضيق الخاص بوضع (2) ليكون ال
المرأة في الأسرة، وفيما يتعلق بالتفظ على المادة (9)
الفقرة (2) من الاتفاقية المتعلقة بالجنسية يتم حالياً
تعديل قانون الجنسية مع الجهات المعنية بمناقشة اقتراح
على نحو يدخل منح أبناء البحرين الممتزوجة من أجنبي
لضوابط ومعايير موضوعية، والبحرينية وفق الجنسية
تفظ حقوق هذه الفئة ولا تتعارض مع مبدأ سيادة الدولة،
مع بالتعاون بالمملكة المعنية السلطات تسعي حيث
تعديل مشروع في المنظر بتعجيل التشريعية السلطة
(6)الجنسية قانون

15(فقرة 4) أم بالنسبة لتفظ المملكة على المادة
"، فيلاحظ أن الدستور قد كفل للمرأة ك الرجل الاتفاقية" من
تماماً حرية التنقل دون أي تقييد لهذه الحرية. فلا
لمنعها من يستطيع الزوج أن يهجره وثائق سفر الزوجة
. وعليه، فإن التفظ المملكة الحركة والتنقل بحرية
في سكن الزوجية الذي تتوافق فيه كافة عملياً يقتصر

(6) يرجى الوطني لمزيد من المعلومات والتوافق من إحدى مرئيات حوار
www.nd.bh. زيارة الموقع

ع بما يضمن للمرأة و يفرضها القانون والشروط التي
حريتها وكرامتها واستقلاليتها.

يتمكن للبحريين أن تجري مشاورات واسعة بين -جيم مختلف الجهات ولا سيما السلطة التشريعية بهدف اعتماد قانون الأسرة

صدر قانون رقم 19 (لسنة 2009، بشأن أحكام الأسرة
إقراره من مجلسي الشورى (وذلك بعد قسم المذهب السنني)
تحقيق في القانون هذافي إطار التوعية بأهمية والنواب، و
احد الأدوات الهامة في تنظيم باعتهالاستقرار الأسري
وآثاره الزواج والطلاق تشمل العلاقات الأسرية والتي
المجلس الأعلى للمرأة بتنفيذ برنامج والنفقة، يقوم
دف إلى التوعية والتعريف مستمر للثقافة القانونية يه
، يستهدف المرأة في مختلف أحكام البمضمون قانون
القطاعات والتخصصات والشباب من الجنسين. كما يقوم
المجلس الأعلى للمرأة حالياً بالتنسيق مع المجلس الأعلى
في للقضاء بإعداد دراسة حول أثر تطبق هذا القانون
فيه، والتي من المؤمل أن والمواد المضائية المحكم الشرعية
، المذهب السنني عكس مدى نجاح تجربة إصدار القانون بقسم
الجهود مستمرة لإصدار قسم المذهب الجعفري من زالت وما
ينتمون إلى والجدير بالذكر أنه يجوز لأي زوجين. القانون
من ذات قسم المذهب السنني الاحتكام إلى المذهب الجعفري
توثيقه أن يكون عقد الزواج قد تم القانون المطبق بشرط
مركز دعم المرأة التابع للمجلس إن أمام المحاكم السننية. كما
الأعلى للمرأة يعمل على رصد احتياجات المرأة ويقدم خدمات
التوجيه والإرشاد والخدمات الوقائية والعلاجية للمشكلات
الأسرية ويوفر المساعدة القضائية المجانية والاستشارة
ونية، كما تم تفصيل مكاتب التوفيق الأسري القانون
، وكذلك والأوقافن الإسلامية والتابعة لوزارة العدل والش
مكاتب الإرشاد الأسري بوزارة حقوق الإنسان والتنمية
الاجتماعية التي توفر خدمات الإرشاد الأسري والمساعدة
القضائية والمشورة القانونية أيضاً.

بتعديّل قانون ومة مشروع الحك ققدمت وفي تطور لاففت
 - بإصدار قانون محكمة التمي يزقانون رقم 8) لسنة 1989
 يهدف التتعديّل إلى إنشاء - وإحالتة إلى السلطة التشريعية
 غرفة نوعية في محكمة التمي يز للنظر في القضايا
 قيام من التتعديّل هذا يميز ما ابرز من نه حيث الشرعية.
 من والاس تي نأول درجة ز بمراقبة محكم ي محكمة التمي
 قامت قد القانونية الإجراءات وإن كانت القانونية، الاناحية
 ، وسوف يتم إحالة ون من عدمه أمام المحكم الشرعية وفقاً للقانون
 مشروع سالف البيان إلى السلطة التشريعية.ال

دال- مكن للبحرين أن تنظر في توقي ع اتفافية حماية ي الأشخاص من الاختفاء القسري

إلى الدستورية للانضمام الإجراءات اتخاذ البدء في
 من الاختفاء القسري. الأشخاص حماية اتفافية

ءا- يمكن النظر، على سبيل الأولوية، في مشروع القانون المتعلق بمنح الجنسية للأطفال في الحالات بحريني ألتي لا يكون فيها الأب مواطن

في التوصية رقم 2 يهإلي يتم حالياً كما سبق الإشارة
 مناقشة اقتراح تعديّل قانون الجنسية مع الجهات المعنية
 على نحو يخلول منح أبناء البحرينية المتزوجة من أجنبي
 لضوابط ومعايير موضوعية، الجنسية البحرينية وفقاً
 تحفظ حقوق هذه الفئة ولا تتعارض مع مبدأ سيادة الدولة،
 بالتعاون مع السلطة حيث تبذل السلطات المعنية بالمملاك
 التشريعية بتعجيل النظر في مشروع بتتعديّل قانون
 بأنه قد تم اتخاذ بعض التدابير المؤقتة الجنسية. علم
 لحق الرجل فيما يتعلق بمنح مساوي لمنح المرأة حقا
 الجنسية للأبناء، والمتمثلة في التالي:

- تم تشكيل لجانة مشتركة تضم في عضويتها ممثلين ، تختص بدراسة الطلبات الخاصة⁽⁷⁾ جهات الم عننية عن ال بأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير بحريني وال نظر في إمكانية منح الجنسية البحرينية للمعاري والضوابط الموضوعية، أ للمستحقين وفق كانون حيث صدر عن جلالة الملك المفدى في شهر ال جنسية الملكى بمنح الأمرديسمبر 2011، الأول/ 335) من أبناء المرأة البحرينية لعدد البحرينية المتزوجة من غير بحريني؛
- صدور قانون رقم (35) لسنة 2009 بشأن معاملة أبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني معاملة المواطن البحريني من حيث إعفاء أبناؤها من رسوم الخدمات لإقامة الدائمة الحكومية والصحية والتعليمية ورسوم التشرية للملكة. ويغتنب هذا القانون من قبيل التدابير التشرية لتحسين الأوضاع المعيشية لهذه الفئة. كما أن أبناء البحرينية القصر يجوز من هم تأشيرة دخول سواء للزيارة أو الإقامة الدائمة (التحاق)، وذلك ح بكفالة والدمهم البحرينية وبالماج. كما يجوز من أبناؤها الرشد تأشيرة دخول بكفالتها وبالماج متى مراحل التعليم المختلفة، يحدإم كانوا ملتحقين ب وكذلك الحال مع البنات الرشد غير المتزوجات.

**سوف تبلغ البحرين مجلس حقوق الإنسان خلال -واو
الاستعراض المقبل المتعلق بالبحرين والذي
فيما يتعلق سيجري بعد أربع سنوات عن الحالة
باعتماد تشريع جدي بشأن خادمت المنازل**

أحالت الحكومة مشروع قانون عمل جدي إلى السلطة التشرية، يتضمن باب خاص ينظم عمل خدم المنازل ومن دم المنازل عفاء إخكامه هو أهم أ وفي حكمهم لمن اقشته وإقراره،

(7) الديو ان الملكى، الإدارة العامة للجنسية والجوازات تتكون اللجنة من (7) والإقامة بوزارة الداخلية والمجلس الأعلى للمرأة.

وجوب كتابة عقد العمل متضمن أمن الرسوم القضائية و
 جازات الإدائه وكذلك أجر وطريقة الأطبيرة العمل ومدة العقد و
 خصصت قد وزارة الداخلية أن نشيروم كإفأة نهائية الخدمة، كما
 الخط الساخن) 80008008 (لتلقي الشكاوى على مدار الساعة
 من المواطنين والمقيمين، حيث يستطيع خدم المنازل تقديم
 حالة في سر بكل بلاغاتهم وشكاويهم من خلال هذا الخط
 الإجراءات القانونية اتخاذها حيث يتم لأت عرضهم
 ودمعية حماية العمال الوافدين لى وج، بالإضافة بشأنها
 تهدف إلى حماية العمالة الوافدة والتي

الصحافة إلى تقييديد بنبغي الأيؤدي مشروع قانون -زاي وجه حق التعبير بدون

مجلس الوزراء مشروع قانون 2008، أحالماي وأيار/في
 نه من أهم ما يميز هذا إبتعديل أحكام قانون الصحافة، حيث
 عقوبة الصحفي مع التأكيد غالمشروع هو العمل على إل
 على تضمين التعديلات الضوابط المهنية والأخلاقية
 عدم سوء استخدام المهنة، إضافة إلى عدم إغلاق لضم
 الخارجية إل بحكم قضائي. عدم دخول المصنفات الصحفية و
 أمام السلطة التشريعية للمناقشة والاعتقاد. والقانون الحالي

للبحرين أن تنظر في توجيه دعوة إلى الأمم المتحدة المشاركة في حلقة عمل لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل

نوفمبر تشرين الثاني/ 20- قد في الفترة من 19 ع
 لمراجعة الدولي للتحارب المقارنة لإقليمي/المؤتمر ال " 2008
 شهد حيثال دورية الشاملة: الماضي، الحاضر، المستقبيل"،
 23 دولة إضافة إلى مشاركة المؤتمر مشاركة واسعة من ممثلي
 المجتمع المدني المحليّة عدة منظمات دولية مختصة ومنظمات
 (8) بممثلة البحرين.

المؤتمر: ل حضورتم دعوتها الجهات التي (8)

: التالوية الاهداف المؤتمر على وارتكز

تبادل الخبرات لأفضل الممارسات في عملية (أ)
؛ المراجعة الدورية الشاملة

دراسة وتحديد التحديات وسبل التعاطي معها في (ب)
؛ هذا المجال

نشر أفضل الممارسات الخاصة بالمراجعة الدورية (ج)
؛ الشاملة عبر الوطن العربي

1- برنامج الأمم المتحدة، الخارجية وزارة من داخل البحريين: 1- وزارة ، العمل وزارة ، التنمية الاجتماعية وزارة ، الداخلي وزارة ، الإنمائي الإبتعاد ، النيابة العامة، المجلس الأعلى للمرأة، الإعلام وزارة ، العدل الجمعية البحرينية، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، الشفافي، الإنسائي الجمعية ، الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الإنسان، لحقوق الإنسان مجلس ، (جامعة البحرين) البحرينية للحريات العامة ودعم الديقراطية جمعية الأكاديميين ، مجلس النواب. جمعية الأكاديميين، الشورى ، فدين جمعية حماية العمال الو، جمعية الصحفيين، البحرينيين جمعية حركة العدالة ، جمعية العمل الإسلامي، جمعية الحقوقية جمعية الوفاق الوطني ، جمعية التجمع الوطني الديمقراطي، الوطنية ، جمعية ميثاق العمل الوطني، جمعية الرابطة الإسلامية، الإسلامي ، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، التجمع الوطني الدستوري جمعية الحوار ، جمعية المنبر الوطني الإسلامي، كبر الحرجمعية الف جمعية ، جمعية الأصالة الإسلامية، جمعية الصنف الإسلامي، الوطني جمعية ، جمعية الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي، الإخاء الوطني الشورى الإسلامية.

سعادة السفير ألبرتو جي دومونت من مجلس حقوق الإنسان: 2- مجلس حقوق الإنسان، ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الإنسان: الدكتور إبراهيم سلامة، رئيس معاهدات حقوق الإنسان، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنويورك: باتريك فان ويرلت، مسشار حقوق الإنسان.

المنظمات الدولية: منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش. 3-

دولة، الدول المشاركة في المؤتمر: المملكة العربية السعودية 4- ،مأن سلطنة ع، دولة قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت ،جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية ،جمهورية مصر العربية الجمعية ، دولة فلسطين، جمهورية لبنان، المملكة الأردنية الهاشمية الجمعية ،الجمهورية اليمنية، الجمعية العربية السورية، التونسية الجمعية العربية ، المملكة المغربية، جمهورية السودان، العراق جمهورية ، المملكة المتحدة، الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى كندا، الأرجنتين

خلق الحوار البنّاء بين الدول التي خضعت (د) إلى المراجعة في وقت سابق هذا العام والدول الأخرى التي لم تدرج في قائمة أعضاء من مجلس حقوق الإنسان لتستعرض تقريدها بالأمم المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وبين كافة الأطراف الوطنية في المملكة البحرين سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

طاء - للديناميكية الإيجابية التي تسجلها التقدير - طاء في البحرين والإعلامي تميز به

مملكة البحرين ترحب بهذا التقدير وتعمل بشكل إن متواصل على تطوير القطاع الإعلامي بكافة أنواعه المرئية والمسموعة والمقروءة.

ال إطار المعايير لحقوق الإنسان - رابعاً

ألف - الدستور

لتشريعية التعديلات أحالت الحكومة إلى السلطة ا في حوار التوافق عليها التوافق تم الدستور التي من أبرز هذه إن جل المناقشة والإقرار حيث أ الوطني من التعديلات تفصيل الإرادة الشعبية في اختيار الحكومة من خلال موافقة البرلمان على برنامج الحكومة، إحالة رئاسة اب، حل مجلس النواب المجلس الوطني إلى رئيس مجلس النواب مجلس الشورى والنواب يسييكون بالتشاور مع ر اختيار أعضاء مجلس لضوابط وضع والمحاكمة الدستورية، و⁽⁹⁾ الشورى.

باء - قوانين وتشريعات وطنية

- أصدر عام البلاد المفدى ملك مملكة الأسرة: أحكام قانون البحرين قانون رقم 19 لسنة 2009، بشأن أحكام

(9) www.nd.bh للمزيد من المعلومات

مجلس سي (وذلك بعد إقراره من المذهب السنني) الأسرة
؛الشورى والنواب

- ،تفصيل المادة (25) من قانون هيئة تنظيم سوق العمل
بشأن إجراءات انتقال صدر القرار (79) لسنة 2009
؛⁽¹⁰⁾العامل الأجنبى إلى صاحب عمل آخر
- مرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2011 بتعديل بعض
،الاية رقم (33) لسنة 2002 أحكام قانون النقابات العم
ينص التعديل على جوازيه لكل نقابتيين أو أكثر من
أن تنشأ في ما بينهاتهالنقابات العمالية المتشاب
؛إتحداً نقابياً
- الاتجارقانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة
بالأشخاص

بالأشخاص عن الاتجارتم تفصيل قانون مكافحة
بوزارة الداخلية بالأشخاص الاتجارطريق إنشاء وحدة مكافحة
الاتجاروتخصيص نيابة متخصصة للتحقيق في قضايا
الاتجار بالأشخاص، وتخصيص دار إيواء (دار الأمان) لضحايا
،كم تم تخصيص مكان في دار لإناث الأجانب بالأشخاص
الأمان لإيواء النساء الأجانب التي لا يوجد لديهن أمكن
، وذلك للحفاظ دون قضايا جنائية عنى بلاده إقامة والمرحلات إل
كم أن بالأشخاص الاتجارعليهن من الوقوع في جرائم
الممثلة في صدد إنشاء دار إيواء لضحايا الاتجار بالأشخاص
كم تم الحكم بعدد من قضايا الاتجار ،بالرجل الخاصة
تحقيق (أحد تعهدات وهناك قضايا قيد بالأشخاص
(التقرير الأول).

مشاريقوانين وطنية -يمج

- أحالت حكومة الأهلي،مشروع قانون العمل في القطاع
ممثلة البحرين مشروع قانون عمل جدي إلى السلطة
باب خاص بتنظيم عمل أحكامهالتشريعية، ومن ضمن
؛خدم المنازل ومن في حكمهم لدراسته وإقراره

(10) www.lmra.gov.bh للمزيد من المعلومات

- الـجنسية لسنة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام حالياً من اقشة اقتراح تعديل قانون يتم، 1963 الـجنسية مع الجهات المعنية على نحو يـخول منح أبناء البحريـنية الـمتزوجة من أجنبي الـجنسية البحريـنية لضوابط ومعايير موضوعية، تحفظ حقوق هذه وفقاً لفئة ولا تتعارض مع مبدأ سيادة الدولة، حيث تبذل السلطة السلطات المعنية بالمملكة بالتعاون مع التشريعية بتعديل النظر في مشروع بتعديل قانون الجنسية؛
- قدمت الحكومة مشروع قانون خاص: مشروع قانون الطفل بحماية الطفل وذلك تنفيذاً لاتفاقية الأمم المتحدة حيث من أبرز ما تضمنه هذا الخاصة بحماية الطفل وكذلك حقوق المشروع هو رفع سن الحدث إلى 18 سنة وستعمل (مثل) حق الصحة وحق العمل للطفل الحكومة على إنجاز هذا القانون بالتعاون مع السلطة التشريعية؛
- مشروع بقانون ينظم عمل المنظمات الأهلية بما أن لسنة 1989 قدم بمراحل (21سوم بقانون رقم) المر تعديل بما يتفق مع تطوير عمل المنظمات المجتمعية 2010 والذي يقضي بتحول المدني وكان آخره اس إلا أنه ورغبة من عيات. المؤسسات الخاصة إلى جم فقد تم في تطوير عمل المنظمات الأهلية الدولة الانتهاء من صياغة مشروع قانون خاص بالمنظمات رجات مرئيات حوار التوافق الأهلية وكان إحدى مخ ، فتم إعداد مسودة القانون بالتعاون مع منظم الوطني (11)دولية.

تدابير وسياسات وطنية -دال

- تم إنشاء مركز حماية الطفل والذي يختص بتقويم ومتابعة الطفل الذي يتعرض لسوء المعاملة والإيذاء

(11) www.nd.bh يرجى زيارة الموقع للمزيد من المعلومات

لكم الجسدي والنفسي والإهمال والاعتداءات الجنسية، يقوم المركز بتوفير وتسهيل الخدمات المتعلقة بة لهؤلاء بالتقني والتحقيق والعلاج والمتابعة الحكومية الأطفال وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات المختصة على ، وذلك من خلال والأهلية ذات الصلة؛⁽¹²⁾ خطط جدة ومساندة الطفل (مدار الساعة)

- الأحداث بإنشاء صندوق وطني لتعويض المتضررين من مارس 2011. آذار/فبراير وشباط/التي وقعت خلال شهري 2011. كما مرسوم بقانون رقم (30) لسنة وذلك وفقاً لل صدر مرسوم رقم 13 لسنة 2012 بشأن نظام عمل الصندوق الوطني لتعويض المتضررين ومن أهم ما ه يتكون من خمسة أعضاء بينهم يميز إدارة الصندوق أن المجتمع المدني منظمات عضوان من وعضوان من القضاة والحكومة من وعضو؛
- لإدماج الوطني النموذج لمتابعة الوطنية للجنة إنشاء؛⁽¹³⁾ احتياجات المرأة في التنمية
- بتنظيم للقضاء الأعلى المجلس قبل من لائحة صدور وأماكن التوقيف وأماكن السجن وتفشي زيارته تلك يتولى أن على الاحترازية التدابير تنفيذ محكمة رئيس بينهم من القضاة من مجموعة المهمة على طلالا وذلك العامة يابة الن وأعضاء الاستئناف النزلاء تلقى من والتأكد والقبض الحبس أوامر اللازمة والاجتماعية الصحية والرعاية الكريمة المعاملة يوجد لها بأن والتأكد المسجونين شكاوي إلى والاستتماع قانوني غير بشكل موقف؛
- قرار المجلس الأعلى للقضاء بإنشاء غرفة بالمحكمة التعويضية عن محكمة الصغرى لنظر دعاوى الكبرى والم أحداث التي مرت بها المملكة العام الماضي أ

(12) www.998.social.gov.bh للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

(13) للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع المجلس الأعلى للمرأة www.scw.gov.bh.

- إصدار وزارة الداخلية مدونة سلوك رجال الشرطة؛
- (14)ة الوطنية للطفولة والاستراتيجيات؛
- (15)عاقبة الاستراتيجيات الوطنية لذوي.
- (16)الاستراتيجيات الوطنية لكبار السن.

(14) على ثلاثة أسس محورية وهي مندمجة تركز الاستراتيجيات بصور الإنسان والمساواة بين الجنسين وإدماج ذوي الإعاقة. فقد احتتم حقوق استراتيجيات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الاتم وضع هذه وفقاً للأطر (UNICEF) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNDP) الإنمائي والمنطلقات المرجعية التي تنبع من المرجعية الشرعية والقانونية إلى جملة من المواثيق الدولية التي وقعت عليها للملكة، بالإضافة للملكة البحرين ومنها اتفاقية حقوق الطفل التي تم التوقيع عليها استراتيجيات وخطة العمل الملحق بها، الأفى عام 1993. إن ما تتضمنه لا يتوقف على الخدمات أو تلبي احتياجات الطفل فحسب، بقدر ما التي كفلتها له الشريعة الإسلامية وتفصيل وإنفاذ لحقوق الطفل وأكدتها المواثيق والاتفاقيات. كما تؤكد هذه الوثيقة الوطنية على أن الأطفال هم أصحاب حقوق ويتعين النظر لهم والتفاعل معهم من هذا المنطلق.

(15) إلى للمنهج المبني على حقوق ستناداً الاستراتيجيات لحدود وضعت هذه مبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة للإنسان والذي يرتكز على الاتفاقيات الأساسية والاتفاقيات الدولية والبرامج الواردة في هذه الوثيقة من لثالثة منها، وهي اتفاقية والواردة في المادة الامبادئ ومرتكزات تعتمد على منهجية بناء قدرات الفئات المستهدفة للمطالبة بحقوقهم من ناحية، وتمكين المؤسسات الحكومية من الوفاء برؤية المجتمع من ناحية أخرى. اتفاقية لتغيب الالتزاماتها وفق المنظور الحقوقي للإعاقبة استندت هذه الوثيقة بمجملها على وقد لحدودية في كافة محاورها. وللمزيد من المعلومات يرجى وراعت مبادئ الإنسان والتنمية الاجتماعية يرجى زيارة موقع وزارة حقوق www.social.gov.bh الموقع

(16) استحداث المزيد من الخدمات لرعاية كبار استراتيجيات الأمم ما يميز هذه مؤسسات لي جانب التأكيدي على مبدأ الشراكة المجتمعية مع الإنسان. وللمزيد من المعلومات الأهلي المجتمع المدني والتنسيق مع القطاع يرجى زيارة موقع وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية يرجى www.social.gov.bh زيارة الموقع

ومية معنوية بحقوق الإنسان هيئات رسمية وأجهزة حك - ١٥ء

- بمراقبة تعني متخصصي نيابة إنشاء: **العمامة النيابة** والقيام الجنائية العدالة إجراءات إنفاذ سلامة ومعايير اسطنبول لمبادئ وفقاً فاعلة بتحقيقات وتوفير طريق عن وذلك الجنائية، للعدالة المتحدة الأمم من تتطلبه قد لما اللازمة والاستشارات التدريب إلى بالإضافة. تشريعية أو إدارية أو إجرائية قواعد العام النائب يلحق بمكتب متخصص مكتب إنشاء كجهة ويعمل المحبوسين وشؤون الإنسان بحقوق يعنى ومتابعة فحص مهمته وتكون الأمر هذا حول إشكاو تلقي. المتخصصة النيابة إلى ستحال التي القضايا وأعضاء لقضائيا الجهاز تدريب إلى وبالإضافة من ع في مساهم أعمالاً وظائفهم تكون كني العمامة النيابة إنشاء إكم تم. واستئصالها المعاملة وسوء التعذيب خصصة ملحقه بمكتب النائب العام "وحدة وحدة مت" والتي تختص بالتحقيق والتحقيق الخاصة ساءة المعاملة وإالتصرف في جرائم التعذيب والإيذاء و ن المسؤولين الحكوميين وتحديد التي قد توقع م؛ فعال الأممى ولي اتهم الجنائية عن تلك
- تم إنشاء إدارة الشكاوى وحقوق الإنسان: **الداخلية وزارة** في عام 2004 وتعنى هذه الإدارة بتلقي الشكاوى الوزارة حيث تقوم بالتعامل مع منتسبي الموجهة ضد هذه الشكاوى بكل شفافية ويتم إحالتها إلى إدارة ون القانونية للتحديد من قانونية الإجراءات ولشا المتبعة من عدمه، كما توجد لجنة لحقوق الإنسان تم إنشائها في عام 2005 وتختص بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها إعداد الدورات التدريبية والمحاضرات المتعلقة بتطبيق القوانين وإنفاذ إنشاء مكتب إتم الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان. و مستقل لامين عام التظلمات بالوزارة تكون مهمته جهة ضد إلى أي تلقي وفحص الشكاوى المقدمة من العام. ويتم في الوقت الحالي الأمن تسببي قوات

إعداد دراسة لإعداد هيكلية المفوضية العامة وذلك وفقاً لما انتهت إليه توصية اللجنة البحرينية المستقلة لكم وقعت وزارة الداخلية مذكرة تفاهم لتقضي الحقائق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغرض قيام اللجنة بزيارة السجن البحرينية والوقوف على مدى قيام إدارة السجن بمراعاة القواعد الدني لمعاملة المسجونين وتقديم الدعم والإرشاد للوزارة لتلأفي ما لآ عن دور اللجنة قد يشوب هذا الجانب من قصور، فض في التدريب على قواعد ومعايير حقوق الإنسان الخاصة بمعاملة المسجونين وتقوم اللجنة في الوقت، مبدانية لتفصيل مذكرة التفاهم الحالي بزيارة الداخلية في سبيلها لتتوقع إلى أن ضافة إ مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات لبناء قدرات رجال الشرطة في مجال مكافحة والجريمة؛ الجريمة في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان

- **رصدو: حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وزارة ح** لسنة 2011 بإعادة تسمية (المرسوم الملكي رقم 60) وزارة التنمية الاجتماعية لتصبح وزارة حقوق الإنسان؛ تحدث قطاع حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية واس
- **التربوية وزارة شكلت: والتعليق التربوية وزارة** مجال في تربوية عمل خطة لإعداد فريقا والتعليق وتعزز التربوية المنهج وتدعيم الإنسان حقوق في الخطة أهداف تمثلت حيث الإنسان حقوق ثقافة التالي:
 - وحقوق الإنسان لدى المواطنين تنمية الوعي بقيم
 - ؛ طلبة والمدرسين وإدارة المدرسية
 - الإنسان داخل البيئية وحقوق نشر قيم المواطن
 - ؛ المدرسية
 - وتدريب ووضعها في متناول تدريسي إعداد وسائل المتعلمين والمدرسين.

- الإنسان ضمن المنهج حقوق عميق مفاهيم التربوية.

2012-في العام الدراسي 2011وقد تم تفصيل الخطة
العددي من الفعاليات من أجل: وتم تنفيذه

- التخطيط لإدماج التربية على حقوق الإنسان ضمن كل قطاعات المنظومة التربوية في مملكة البحرين؛
- تصميم عمليات التعليم والتعلم والتقويم والأنشطة؛
- التربية لتلائم أهداف التربية على حقوق الإنسان؛
- بناء لائحة تطوير البيئية المدرسية لملائمة أهداف التربية على حقوق الإنسان؛
- بناء قدرات القادة الذين يمثلون الأطراف الفاعلة في المنظومة التعليمية المعنية بالتربية على حقوق الإنسان؛
- نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان وإشاعة ممارساتها في المؤسسة المدرسية، وخارجها بين أولياء الأمور ووسائل الإعلام؛
- مجال التربية على حقوق ليل للمعلم فبناء د (لتقرير الأول)أحدث عهدات الإنسان
- إعادة هيكلية الأمانة العامة وتطوير: المجلس الأعلى للمرأة مركز شكاوي المرأة ليكون اليوم مركز متكامل لدعم مختلف فئاتها بالمرأة يقوم برصد احتياجات المرأة والمعرفة ويقدم المطلقة والمهجرة والحاضنة والمعمل خدمات التوجيه والإرشاد والخدمات الوقائية والعلاجية للمشكلات الأسرية ويوفر المساعدة القضائية المجانية والاستشارة القانونية وغيرها من الخدمات الهامة؛
- صدر الأمر الملكي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: تشرين بتاريخ 11 رقم (46) لعام 2009
نوفمبر 2009 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
تم تعييين كما ورصد الميزانية اللازمة لعملها، الإنسان
بريل 2010 وتعيين الأمين العام نيسان/أعضاءها في

كانون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في
(أحد تعهدات التقرير الأول). (ديسمبر 2010 الأول/

و- حماية حقوق الإنسان آليات وطنية لتعزيز - و

- اللجنة الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني:
ة في برنامج العمل لكيفية إدماج احتياجات المرأة
تعتبر هذه اللجنة بمثابة آلية المتابعة الحكومي:
الوطنية التي ستعطي الجهود المبذولة على هذا
الإدماج إلى واقع الصعيدي دعماً قوياً لتحويل فكر
إحتياجات المرأة والرجل على حد سواء في لموسير
؛ المنظومة التنموية
- تشترك اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان
فيها الوزارات المعنية لبحث المراسلات الخاصة
بالإجراءات الخاصة والآليات المتابعة بمجال حقوق
الإنسان ودراسة المواضيع المتعلقة بحماية وتعزيز
ى هذه والترتيب لإعداد الردود على حقوق الإنسان
(أحد تعهدات التقرير المرسلات بأقصى سرعة ممكنة
)؛ الأول
- اللجنة الإرشافية لمتابعة تنفيذ التعهدات الطوعية
والتوصيات والنتائج الخاصة بالمراجعة الدورية
التقرير الأول اعتماده تم إنشاء هذه اللجنة بعد:
الخاصة لحقوق الإنسان وريين أمام مجلس حل ممثلة الب
، حيث تضم في عضويتها بالمراجعة الدورية الشاملة
منظمات والمؤسسات الحكومية والوزارات كل من عن ممثل
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمدني المجتمع
ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالممثلة وتعننى هذه
اللجنة بمتابعة تنفيذ التعهدات الطوعية والنتائج
والتوصيات الخاصة بالتقرير الدوري والشامل) أحد
؛ تعهدات التقرير الأول
- تشرف: لتطوير التعليم والتدريب الوطنية اللجنة
اللجنة على التأكد من جودة مخرجات التعليم
؛ وصلحياتها لسوق العمل

- تضم في عضويتها: اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين من المجتمع المدني ممثلي من الجهات الحكومية ومنظمات المعاقين شؤون ذات الصلة من أجل رعاية
- تضم في عضويتها: اللجنة الوطنية للمسنين ذات الصلة ممثلي من الجهات الحكومية والغير حكومي شؤون العامة لبرامج ومشاريع من أجل رسم السياسة للمسنين
- م في عضويتها ممثلي من ضت: اللجنة الوطنية للطفولة منظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل؛ الطفل بشؤون وتختص في كل ما يتعلق
- مشكلة من: بالأشخاص الاتجار اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة تعنى (أحد تعهدات التقرير شخص بالالاتجار بمكافحة الأول)؛
- : الأجانب بالأشخاص الاتجار اللجنة متابعة ضحايا شركلت من جهات حكومية تعنى بتوفير الرعاية الأجانب والمساعات اللازمة لضحايا الاتجار بالأشخاص؛ (17) أحد تعهدات التقرير الأول)
- الفريق الوطني لمتابعة اتفاقية القضاء على جميع تم تشكيل السيداو(بيز ضد المرأة) أشكال التممي ويضم في أعلى للمرأة المن قبل المجلس الفريق عضويته ممثلي من عن الوزارات والمؤسسات الرسمية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

المنظمات الغير حكومية -زاي

مرسوم الن عمل المنظمات الغير حكومية منظم من خلال إ
بإعداد قامت الحكومة كما، لسنة 1989 بقانون رقم 21
منظمات المجتمع المدني وهو مشروع قانون جديد ينظم عمل

(17) نسان والتنمية ال! موقع وزارة حقوق زيارته للمزيد من المعلومات يرجى
www.social.gov.bh. الاجتماعية

أكثر تطور من القانون والحالي. هذا وقد قامت وزارة حقوق
بالتنفيذ في سياسة شاملة تضمن الاجتماعية للإنسان والتنمية
والمالي لهذه المنظمات في واللوجستيات لتقديم الدعم الفني
من الدعم المؤسسي لها لتقوم بدورها مختلف المجالات بدءاً
بتدريب كوادرها وتأهيلهم في مجالات العمل الريادي ومرورا
الأهلي المختلطة وتقديم الدعم المالي لمشروعاتها التنموية
الشراكة التي تصب في خدمة المجتمع وانتفاء ببرنامج
المجتمعية الذي يؤهلها لتكون شريكاً فاعلاً للوزارة لإدارة
مؤسسات اجتماعية مختلطة. وقد بلغ عدد الجمعيات والمنظمات
ين اير 2012) 569 (منظمة وهي لكانون الثاني/لمسجلة لغاية ا
متنوعة بين وطنية وأجنبية ودور عبادة لغير المسلميين.

ومن جمعيات حقوق الإنسان:

- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- الجمعية البحرينية للحرريات العامة ودعم الديقراطية
- الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الإنسان
- الجمعية البحرينية للشفاافية الجمععي
- الجمعية لحقوقوقيين البحرينية
- الجمعية مبادئ لحقوق الإنسان
- الجمعية المرصد لحقوق الإنسان
- الجمعية للإنسان
- الجمعية كرامة لحقوق الإنسان
- مركز المنظمة لحقوق الإنسان

الاجتماعية تقوم وزارة حقوق الإنسان والتنمية كما
لبرامج الدعم التاليت بدعم المنظمات الغير حكومية من خلا

كز المر) برامج الدعم الفني للمنظمات الأهلية 1-
: ويقع تحت مظلة هذه البرامج، (الوطني لدعم المنظمات الأهلية

- تقوييم القدرات المؤسسية للمنظمات الأهلية،
وتتضمن زيارات ميدانية للمنظمات الأهلية للتعرف
إعداد على الأداء المؤسسي للمنظمة وبناء عليه يتم

تقرير تحليلي عن الأداء لكل منظمة وخطة استرشادية
؛لتطوير الأداء المؤسسي

- تنظيم برامج تدريبية للمنظمات الأهلية تتم بناء على تقدير بالاحتياجات الفعلية وخطط التطوير؛
المستقبلية وأولويات الحاجة
- تقديم استشارات فنية للمنظمات الأهلية بحسب الحاجة
- لقدرات المؤسسة للمنظمات الشريكة برامج دعم

صندوق دعم) برامج الدعم المالي للمنظمات الأهلية -2
:، ويقع تحت مظلة هذه البرامج(الأهلية للمنظمات

- برنامج المنح المالية السنوي المقدم من وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الوطنية في القطاع الخاص
- متابعة المشروعات التنموية التي حظيت ببرنامج؛
بمنح مالية في السنوات السابقة

3- لاستخدام المنظمات المرافق برامج توفير
الأهلية ومختلف إدارات الوزارة لتنظيم اللقاءات والبرامج
؛التدريبية المختلفة

4- مبانى الدعم اللوجستي والذي يتضمن توفير
؛وأراضي للمنظمات الأهلية

5- برامج الشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية⁽¹⁸⁾.
().أحدث عهدة التقرير الأول

نسان والتنمية الاجتماعية! وزارة حقوق موقع للمزيد من المعلومات يرجى زيارة (18)
www.social.gov.bh. الاجتماعية

نلتزامات البحريين في مجال حقوق الإنسان ا - خامساً

تفاريات الدولية لحقوق الإنسان ا - ألف

لتزامها الكامل بمقاصد ان مملكة البحرين تؤكد مجدداً إ
تتيح لها حوالاً المتحدة ومبادئها وعزمها على ضمان الأمم
ظام سلمي يكتنفه ولجميغ الشعوب أن تعيش وتزدهر في ن
العدل، ولأكبر دليل على ذلك توقيغ مملكة البحرين على 7
اتفاقيات من أصل 9 اتفاقيات معنية بحقوق الإنسان وقد
باتخاذ الإجراءات الدستورية للانضمام إلى اتفاقية بدأت
من الاختفاء القسري. الأمم المتحدة الخاصة بحماية الأشخاص
إليها المملكة هي انضمت علماً بأن آخر الاتفاقيات التي
حزيران/يونيه ذوي الإعاقة في 30 الأشخاص حقوق اتفاقية
(أحد تعهدات التقرير الأول(2010. وصادقت عليها في 2011

تفاريات لتقارير مملكة البحرين المقدمه طبقاً -باء حقوق الإنسان

ة البحرين ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذها لتزال مملك
توصيات اللجان المشرفة على اتفاقيات حقوق الإنسان
وتبذل جهوداً مع الأجهزة المختصة في المملكة لتقديم
تقاريرها في الوقت المحدد. هذا وقد قدمت تقريرها الثاني
والثالث الخاص باتفاقية حماية الطفل إلى لجنة حقوق
شته في حزيران/يونيه 2011. بالإضافة الطفل وتم مناق
إلى تسليمها تقريرها الثالث الخاص باتفاقية القضاء
على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للجنة المعنية في
تاريخ) 14 تموز/يوليه 2011(، كما أن مملكة البحرين تعكف
إعداد تقارير الاتفاقيات الأخرى الخاصة بحقوق حالي على
الإنسان) (أحد تعهدات التقرير الأول).

الإنسان إقليمي أحقوق تفاريات ا - جيم

بما أن مملكة البحرين قد صدقت على الميثاق العربي
لحقوق الإنسان فإنها ستقدم تقريرها إلى لجنة حقوق

ر الإنسان العربية بجامعة الدول العربية في شه
سبتمبر 2012. أي لول/

البحرين والإجراءات الخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان

الدولية في بالتزاماته احرصاً من المملكة على الوفاء
مجال حقوق الإنسان فقد سعت للتعاون مع جميع آليات حقوق
والمقرررين التعاقدية جان لالإنسان الدولية المختلفة كالم
ومكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان و فريق العمل
الإنسان ونظم البلاغات وذلك على النحو التالي:

- عتماد تقريرها الأول في اتلقت مملكة البحرين بعد
2008 عدد) 36 (رسالة تنوعت ما بين هيونيه حزي ران/
ن إوهذا وات عاجلة وتم الرد عليها جميعها دعاءات ونداء
الأمم أجهزة مملكة البحرين لتؤكد تعاونا التام مع
إنسان) أحد تعهدات التقرير المتحدة المعنية بحقوق ال
؛(الأول)
- زار سعادة السفير ناء على دعوة من مملكة البحرين ب
جلس حقوق الإنسان مملكة مارتن أهومبي هية رئيس م
مايو 2009 أي ار/ 20-البحرين خلال الفترة من 16
؛(تشاور) أحد تعهدات التقرير الأول لل
- 23-لبحرين خلال الفترة من 21 زارت مملكة ا
ي المفوضة بري ل 2010 السيد ني فاي بيل اني سان/أ
، حيث اجتمعت مع كبار السامية لحقوق الإنسان
(أحد مملكة ومنظمات المجتمع المدني المسؤولين
؛)تعهدات التقرير الأول
- تم توجيه دعوة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان سعادة
يو في عام 2010 السفير سيهاساك فوانغ كيتك
ات والتشاور، لزيارة مملكة البحرين لتبادل المعلوم
؛) أحد تعهدات التقرير الأول (إلا إنه تعذر حضوره
- نوفمبر تشرين الثاني/وجهت مملكة البحرين في شهر
2011 دعوة لرئيسة مجلس حقوق الإنسان سعادة

للمشاركة بحفل لورا دي بوي دي سيلال سفيره
المستقلة لتقصي لبحرينية اتسليم تقرير اللجنة
نوفمبر تشرين الثاني/الحقائيق وذلك في يوم 23
(أحد تعهدات 2011 وقد اعتذرت عن الحضور لانشغالها
)؛التقرير الأول)

- تشرين وجهت ممثلة البحرين في شهر
للمفوضة السامية لحقوق دعوة نوفمبر 2011 الثاني/
الإنسان السيدة نيفاي بيلاي للمشاركة بحفل
المستقلة البحرينية تقرير اللجنة تسليم
تشرين لتقصي الحقائق وذلك في يوم في 23
نوفمبر 2011 وقد اعتذرت عن الحضور الثاني/
الممثل (Peter Grohmann) لانشغالها. وأنابت عنها السيد
المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ممثلة
؛البحرين
- فد من مكتب على طلب من ممثلة البحرين زار ووبناء
المفوضة السامية لحقوق الإنسان ممثلة البحرين خلال
سبتمبر 2011 من أجل يدان أول/ 16-الفترة من 13
بحث سبل التعاون وإمكانية تقديم المساعدات الفنية
تساعدها في مجال تنفيذه لوالتقنية للممثلة
(أحد تعهدات التقرير توصيات لجنة تقصي الحقائق
)؛الأول)
- لس الأعلى للمرأة الدعوة إلى رئيسة منظمة وجه المجمع
(والى عدد من michelle Bachelet) المرأة بالأمم المتحدة
meriem Belmihob عرضوات لجنة السيدا بالأمم المتحدة ومن)
لحضور الاحتفال بذكرى عشر (Ayse Feride Acar) و Zerdani
سنوات على إنشاء المجلس الأعلى للمرأة والاحتفال
المناسبات يحدايوم المرأة البحرينية باعتهابها ب
هدف التعرف على ما تحقق في ممثلة بالوطنية الهامة
لا ، إنجاز في مجال تمكين المرأة البحرين من نشاط و
؛ اعتذرت عن الحضور من أ
- زيارة المقرر الخاص المعني على الممثلة وافقت
ة التواصل معه لتحديد موعد الزيار قد تمو بالتعذيب

والمقرررة في شهر تموز/يولييه 2012 وجدول أعمال الزيارة
 أما بشأن تلقي الطلبات من المقرر الخاص المعني
 بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات
 والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين
 والمقرر الخاص المعني بحالة مدافعين عن حقوق
 (أحد تعهدات طلباتهم الإنسان بأن الممثلة تدرس
 التقرير الأول).

بناء القدرات - سادساً

عامّة القدرات بناء - ألف

قامت ممثلة البحرين بعقد العديد من ورش العمل
 والتدريب لموظفي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع
 المدني ذات الصلة لبناء قدراتهم في مجال حقوق الإنسان (أحد
 المفاوضات وذلك بالتعاون مع مكاتب تعهدات التقرير الأول)
 منظمات المجتمع المدني الدولية السامية لحقوق الإنسان و
 والمحللية والإقليمية والدول ذات الخبرة وهي كالتالي:

- تموز/يولييه 24-ورشة عمل خاصة بمبادئ باريس (22
 مبادئ باريس وأفضل ب) تهدف إلى التعريف 2008
 وطنية الممارسات الخاصة بتأسيس المؤسسات ال
 لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكاتب المفاوضات السامية
 الجهات الحكومية استهدفت لحقوق الإنسان. وقد
 سبب أسية وأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات ال
 وأعضاء السلطة القضائية السلطة التشريعية
 ؛ والناشطين في مجال حقوق الإنسان
- ار/ماي وأي 13-14 (وحقوق الإنسان الصحة ورشة عمل)
 2009 تهدف إلى التعريف بحقوق الإنسان في المجال
 الصحي وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وقد
 ؛ العملين في القطاع الصحي استهدفت
- كانون 7-8 حقوق الإنسان والمسؤوليات ورشة عمل)
 2009) تهدف هذه الورشة إلى تعريف الأول/ديسمبر

، وذلك ال حقوق الإنسان لاقاة عملهم في مج ل عن الإعل اميي
بالتعاون مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان
المتجمع المدني ومنظمات الجهات الحكومية واستهدفت
؛والصحف المحلية والأجنبية

- لأعضاء المؤسسة الوطنية لحقوق الكفاءة ورشة رفع
بعده إنشاء المؤسسة 2010 حزيران/يونيه 17-الإنسان 8
ان تم عقد ورشة عمل لأعضاء الوطنية لحقوق الإنسان
وذلك ع الكفاءة لديهم للقيام بمهامهم المؤسسة لرف
اللجنة الإرشافية للمراجعة الدورية من بتنظيم
؛الشاملة
- اللجنة الإرشافية للمراجعة ورشة مكافحة الفساد قامت
لحقوق الإنسان بدعم الجمعية الدورية الشاملة
صة البحرينية للشفافية لتنفيذ ورشة عمل خا
بمكافحة الفساد؛
- ورشة التدريب على الرصد والمتابعة في حقوق
2010 تهدف هذه حزيران/يونيه 3-مايو أيار/الإنسان 31
لعمالين في الجهات الحكومية الورشة إلى تدريب
ومنظمات المتجمع المدني ذات الصلة على كيفية
كتابة التقارير الخاصة بالأمم المتحدة وخاصةً في
؛ الإنسان مجال حقوق
- كانون 26-30 ورشة عمل خاصة بالتفتيش العمالي
ديسمبر 2010 تهدف هذه الورشة إلى التركيز على الأول/
المعايير الخاصة بالعمل والسلامة والصحة المهنية
وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، واستهدفت هذه
؛الورشة مفتشي وزارة العمل وهيئة تنظيم سوق العمل
- أساسيات حقوق الإنسان للمدافعين عن " ورشة عمل
2011 تهدف هذه حزيران/يونيه 7-8 حقوق الإنسان"
ونشطاء حقوق الإنسان المدافعين الورشة إلى تعريف
بالمبادئ الأساسية والرئيسية لحقوق الإنسان وذلك
بالتعاون مع معهد جنيف لحقوق الإنسان ومركز تنمية
هذه واستهدفتة الهاشمي الأردني المتجمع بالمملكة
؛الورشة الجمعية الشبانية

- للمراجعة الدورية الشاملة الإرشاد في منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان مية الاجتماعية دورتين للدبلوم التدريبي في نوات والدستوري وحقوق الإنسان وتقرير القانون الدولي 4 - مارس آذار/1، وللمراجعة الدورية الشاملة) (أ تشرين 9، 2009) (الثاني حزيران/يونيه ين اير 2012) (كانون الثاني/ 23 - أكتوبر 2011 الأول/ يهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات منتسبي القطاع ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة حيث تم الحكومي في مركز الاستشارات والدراسات القانونيه هم عقد وريه بجامعة البحرين والدست
- قامت لجنة المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان بدعم كتاب الصحفية أماني المسقطي بعنوان (ملف 1503 " إلى " الإجراء من البحرين لحقوقي في جنيف)؛ المراجعة الدورية الشاملة)
- ورشة عمل حول كيفية إعداد التقارير الدورية وتنفيذ ور محمد خليل الموسى نظمها توصيات السيد داو للدكت الوطني لمتابعة للفرق المجلس الأعلى للمرأة 2010، حزيران/يونيه وتنفيذ اتفاقية السيد داو في 6 تهدف إلى التعرف على القيمة القانونية للملاحظات طلاع على الاختامية للجنة وآلية التعامل بها، و رير تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في إعداد التقا (الدورية) الرابع والخامس)
- توصيات السيد داو وإعداد متابعة ورشة عمل "آليات التقارير الدورية المستقبليّة" للخبيرة سميرة أبو ستيت نظمها المجلس الأعلى للمرأة للفرق الوطني لمتابعة وتنفيذ اتفاقية السيد داو في 27 لإطلاع على آليات 2010 تهدف إلى أي لول/سبتمبر توصيات السيد داو وكيفية إعداد التقارير تنفيذ ، وعرض تجربة جمهورية مصر العربية الدورية المستقبليّة ال عربية في تنفيذ توصيات السيد داو وإعداد التقارير الدورية

- القضاء تدريبي مدربين للتوعية حول اتفاقي ورشة (السي داو) على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الأعلى للمرأة مجلس المراسنظمها للخبيرة عايده أبو للفريق الوطني لمتابعة وتنفيذ اتفاقية السي داو 11 (تهدف 20 كانون الثاني/يناير 20-19 في الفترة) من أوسع مضمونها على نطاق نشر الاتفاقية وإلى تفصيل توصيات اللجنة على تقرير، والمجتمع سي داو.

بناء القدرات لموظفي إنفاذ القانون -باء

1- أعضاء النيابة العامة وموظفي وزارة العدل القضاء وأ

- ورشة عمل (الوقاية من التعذيب وتجرمه ضمن اتفاقية -مناهضة التعذيب والبروتوكول الملحق بالاتفاقية) 6 أبريل 2009 تهدف الورشة إلى التعريف نيسان/7 بجرائم التعذيب وذلك بالتعاون مع الرابطة الدولية لعفو الدولية. (ومنظمة APT لمناهضة التعذيب) واستهدفت الورشة موظفي إنفاذ القانون ومنظمات؛ المجتمع المدني ذات الصلة
- حزي ران/يونيه 4-الاحتجاز وإدارة السجنون (3 ورشة عمل) 2009، وتهدف هذه الورشة إلى التعريف بالمعايير وكيفية إدارة السجنون، ذلك بالاحتجاز الدولية الخاصة للصلب الأحمر بالتعاون مع اللجنة الدولية والجهات الحكومية الداخلية موظفي وزارة واستهدفت؛ ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة
- وحقوق بالأشخاص دورة تدريبيية عن مكافحة الاتجار مارس 2010 (وتهدف الورشة إلى آذار/ 31-الإنسان في) 28 التعريف بالأساليب المتقدمة في عمليات التحقيقات في الاتجار بالأشخاص وذلك في جلال أدلة وكشف واستهدفت (IMO) بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية)؛ وموظفي وزارة الداخلية والنيابة العامة والقضاة

- 22-إنفاذ القانون (21 لمسؤولي ورشة مفهوم التوعديب 2010) تهدف الورشة إلى التوعديب حزييران/يونيه بمفهوم التوعديب وذلك بالتعاون مع الرابطة الدولي (ومنظمة العفو الدولية، APT لمنهضة التوعديب)؛ واستهدفت القائمين على إنفاذ القانون؛
- ورشة عمل في القانون الدولي الإنساني والتي تم عقدها 10-11 (و) 2008 أيار/مايو 20- ثلاث دورات (18 على مايو 2010) تهدف إلى أيار/ 23-25 مايو 2009 (و) أيار/ بالتعاون وذلك نسانى التوعديب بالقانون الدولي إلى واستهدفت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وموظفي النيابة العامة والقضاة ووزارة العدل؛
- ورشة عمل خاصة بحقوق وضمانات المتهم في مرحلة (27 ثلاث دورات على التحقيق الابتدائي والتي عُقدت فبراير شباط/22) ، أكتوبر 2008 (تشرين الأول/ 2010) وتهدف إلى التوعديب مايوأيار/ 30) ، (2010) مرحلة التحقيق الابتدائي بحقوق ضمانات المتهم في وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية البحريني وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية والقانونية ؛ أعضاء النيابة العامة واستهدفت بوزارة العدل،
- يمية ورشة عمل آليات حقوق الإنسان العالمية والإقل (21 مارس 2009) وأذار/ 17 خمس دورات (على والتي عُقدت 30 2010) (و) هيوونى حزييران/ 23 أبريل 2009 (و) نيسان/ أبريل 2011) وتهدف إلى نيسان/ 17 مارس 2011 (و) آذار/ التوعديب بآليات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية بالتعاون مع جامعة أولستر بالمملكة المتحدة ؛ النيابة العامة والقضاة استهدفت أعضاء و
- 15 حرية التعبير وحرية المعلومات (ورشة عمل حول 2009) وتهدف إلى التوعديب بأساسيات هيوونى حزييران/ حرية التعبير وحرية المعلومات وذلك بالتعاون مع جامعة أولستر بالمملكة المتحدة واستهدفت أعضاء النيابة العامة والقضاة؛

- دولي وآخر جنائبي الورشة عمل خاصة بالقضاء ال
نوفمبر تشرين الثاني/ 18 التطورات المتصلة به ()
2009) واستهدفت أعضاء النيابة العامة والقضاة وذلك
بالتعاون مع أحد القضاة السابقين بالمحكمة الجنائية
الدولية؛
- 8-10 بالقانون الدولي وحقوق الإنسان) ورشة عمل خاصة
إلى نوفمبر 2010) تهدفت تشرين الثاني/
الدولية في مجال حقوق الإنسان والتعريف بالقوا
أعضاء النيابة العامة والقضاة وذلك واستهدفت
؛ دن بالتعاون مع جامعة ل
- 20-21 أيري الدولية للمحكمة العادلة) ورشة عمل حول المع
نوفمبر 2011) وتهدف إلى تشرين الثاني/ 21
وذلك للمحكمة العادلة التعريف بالمعايير الدو
بالتعاون مع النواب العام السابق لنوي وساوث ويلز
واستهدفت مس تشاراً لحقوق الإنسان بالمملكة المتحدة
؛ النيابة العامة والقضاة أعضاء
- العديد من ورش العمل لقضاة المحاكم الشرعية حول
تطبيق أحكام قانون الأسرة، والتركيبي على حقوق
؛ الزوجة والأبناء
- ل للقضاة وبالتعاون مع المجلس كما تنفيذ ورشة عم
الأعلى للمرأة حول كيفية استفادة المرأة من صندوق
؛ النفقة

2- الداخليّة ضباط وأفراد ومن تسببي وزارة

- عدد 10 دورات خارجية تم عقد عدد 24 دورة داخلية و متخصّصة في مجال حقوق الإنسان لمن تسببي وزارة من الداخليّة من ضباط وأفراد ومدنيين خلال الفترة 2008 ولغاية 2011؛
- دور الشرطة في حماية حقوق كما تم تضمين مادة بمسمى (الإنسان) مقرر دراسي 3 ساعات معتمدة (2012/2008) مقرر بالأشخاص الاتجار وكذلك مادة بمسمى مكافحة تستهدف من تسببي الأكاديمية دراسي 3 ساعات معتمدة)؛ المل كية للشرطة
- كاديمية المل كية نظمت كلية تدريبي الضباط بالأ للشرطة دورة تدريبية بعنوان "دور الشرطة في المحافظة على حقوق الإنسان" في الفترة من 12 فبراير 2012. شباط/فبراير لغاية 16 شباط/

بناء القدرات لمن تسببي وزارة التربيّة والتعليّم - جيم

- تشرين 26-27 ل) عمل حول حقوق الطفورشّة التّعريف إلى ورشّة (تهدف هذه الأكتوبر 2009 الأول/ وذلك بالتعاون مع التعلّم بحقوق الطفل في مراحل كافة منظمة الأمم المتحدة للتربيّة والعلم والثّ ال يونسكو)؛
- مجال تفصيل دليل المعلم في ورشّة عمل حول كيفية وآلية عمل وخطة متابعة التربيّة على حقوق الإنسان، حقوق الإنسان في مملة برنامج التربيّة على 2010) وذلك كانون الأول/ديسمبر 12 بحرين) ال بالمملة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التربيّة والعلم والثّقافة منظمة الأمم المتحدة ال يونسكو)؛
- حول نقل أثر التدريبي إلى المدارس ونشر عمل ورشّة ثقافة الحوار وتحقيق السلم وحقوق الإنسان ودعم كانون الأول/ديسمبر 24 و 25) للتمميّة المستدا

متحدة للتربوية (وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة 2010
؛اليونسكو(والعلم والثقافة)

- رزمة ألعاب من أجل حقوق الإنسان) بعنوان ورشة عمل
أيلول/سبتمبر 29-للأطفال بين 6 و 12 سنة () 26
2011) بالتعاون مع الشبكة العربية للمواطنة وحقوق
؛(أنهر) من الأردن للإنسان
- كانون من أجل غد مشرق (في) بعنوان ورشة عمل
؛ 2011 الأول/ديسمبر
- ورشات عمل تدريجية حول كيفية تدريسي المواضيع
استهدفت (2010-ق الإنسان) 2009المتعلقة بحقوق
كذلك مدرسي المدارس الخاصة

بناء قدرات طلاب مراحل التعليم الأساسية المختلطة -دال

بمحتوى المدرسية والكتب المناهج تضيمن تم
حقوق مجال في أبرمتها مملكة البحرين التي الاتفاقيات
المرحلة ولغاية الابتدائية المرحلة من بدء الإنسان
الثانوية.

بناء قدرات طلاب المرحلة الجامعية -ءا

بجامعة الحقوق كلية في الإنسان حقوق مادة تدرس
(الأول التقرير تعهدات أحد) البحرين.

بشأن باقي التعهدات الطوعية اتخذتم ما -سابعاً

تنفيذ من التقرير هذا في بيانه سبق ما على علاوة
البحرين مملكة بها تعهدت التي الطوعية التعهدات من جملة
تم ما نبيين الشاملة، الدوريات للمراجعة الأول تقريرها في
الطوعية التعهدات باقي بشأن اتخذته.

□ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ □

تدرس البحرين حالياً الحاجة إلى 1- تم إعداد مسودة للخطة وتم إرسالها إلى
وضع خطة وطنية شاملة لحقوق اللجنة المكلفة بتنفيذ مخرجات حوار

□□ □□□□□□□□

□□□□□□□□

الإنسان. المتوافق الوطني. حيث تعتبر إحدى مخرجات حوار المتوافق الوطني.

هتقوم الجهات المعنية بدراسة هذا اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها لتحفظات وافقاً للدستور والقوانين الوطنية.

سوف تنظر البحرين في إمكانية -2 مراجعة بعض التحفظات الحالية عليها إعلى الاتفاقيات التي انضمت عليها وعلى سبيل المثال فقد سحبت البحرين تحفظها على المادة (20) من اتفاقية مناهضة التعذيب.

1- ركة في منتدى الأقلية (2008) (لمش 11- بوفد رفيع المستوى.

2- المشاركة في منتدى دربان (2009)، بوفد رفيع المستوى.

3- تلتزم البحرين بالمساهمة في العملية الجارية حالياً لوضع معايير لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكذلك بالمشاركة في مننديات الأمم المتحدة لحقوق لتي تتم فيها مناقشات الإنسان اعايير حقوق الإنسان) على سبيل المثال المنتدى العالمي حول الأقليات الذي سيعقد في جنيف سبتمبر 2008.(أي لول/في

تم انتخاب ممثلة البحرين للمرة الثانية في عضوية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ابتداء من 1 كانون ولمدة أربع سنوات، الثاني/ ين اير 2012 وهذه اللجنة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحرص ممثلة البحرين على حضور الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة والتي تعقد في مقرها في نيروبي.

4- استمرار المشاركة بفعالية في ات المجلس الاقتصادي اجتماع ولجانه المتعددة، والاجتماعي العامة، ومجلس الأمن والجمعية

كما أن ممثلة البحرين عضو فعال في الأمم المتحدة من حيث مشاركتها في سنوية المناقشات العامة في الدورة الية العامة من شهر أي لول/سبتمبر لكل للجمع ، حيث شارك المل ك حمد بن عيسى بن عام فدى في سلمان آل خليفة ملك البلاد الم ، بالإضافة إلى الدورة 66 للجمعية العامة حرص البعثة الدائمة في نيويورك لحضور اجتماعات مجلس الأمن ومتابعة المواضيع

□□ □□□□□□□□

□□□□□□□□

ين بتنفيذي المطروحة والتزام مملكة البحرين
ن وتقديم القرارات الصادرة عن مجلس الأم
، علماً بأن مملكة البحرين الدورية حولها
البحرين انتخبت عضواً غير دائم في
-مجلس الأمن لمدة سنتين في عامي 1998
1999.

تم المشاركة في مؤتمر ديربان
نيسان/أبريل 2 في المنعقد بتاريخ
2009.

التقرير نبين ما تم تحقيقه في هذا
م بالنسبة للتعهدات الطوعية كما تم تقدي
2010 إلى التقرير السنوي للعامين 2009 و
مجلس حقوق الإنسان نبين فيه التقدم
الحاصل في تحقيق التعهدات الطوعية
والنتائج والتوصيات.

تم انتخاب مملكة البحرين ذلك،
البحرين لمدة 3 سنوات من عام 2008 إلى
2011 تموز/يولي.

- المدني تقوم الإدارة العامة للدفاع
بوزارة الداخلية بتطبيق لائحة
متطلبات الوقاية والحماية من الحريق
في المنشآت حسب القرار الوزاري رقم
(167) لسنة 2002 كمتطلبات
؛بحرينية

- كما تقوم لجنة وزارية مختصة مكونة من
(الإدارة العامة للدفاع المدني، وزارة
البلديات شؤون الصحة، وزارة
اني، وزارة العمل) تقوم والتخطيط العمل
هذه اللجنة بالفحص والمعاينة على
مسكن العمل في مختلف محافظات
؛المملكة

استمرار المشاركة بفعالية في 5-
عمليات متابعة أعمال المؤتمرات ذات
الصلة، بما في ذلك المراجعة القادمة
لإعلان ديربان وبرنامج عمل المؤتمر
العالمي المناهض للعنصرية.

تقديم تقرير إثراء المراجعة 6-
القادمة عن تحقيق التعهدات الطوعية
لحالية.

ستؤكد البحرين في تعهداتها 7-
التي سوف تقدمها لمجلس حقوق
الإنسان بمناسبة انتخابات عام
2008، على تبني أفضل الممارسات
"GOOD PRACTICES".

تكثيف الحملات التفتيشية 8-
على سكن العمال والتأكد من
صلاحياتها من الناحية الأمنية
تزامها والصحية والإنسانية وال
بالقوانين والقرارات المتعلقة بهذا
الشأن.

□ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ □

- ونؤكد أن وزارة العمل ووزارة ش البلديات والتخطيط العمراني لا تمنح الترخيص للمؤسسات والشركات، إلا بعد التأكد من صلاحية وسلامة سكن عمال هذه الشركات والمؤسسات وذلك الخاصة بالحماية الاشتراطات ووضع السلامة حسب نوع وحجم المبنى وهي كالتالي: السكني للعمال
- توفير مخارج كافية (أ)؛
للطوارئ
- توفير أجهزة إنذار الحريق (ب)؛
وكاشفات الدخان والحرارة
- توفير مصابيح للطوارئ (ج)؛
- توفير علامات إرشادية (د)؛
لمخارج الطوارئ
- عدات مختلطة لمكافحة م (هـ)
الحريق.
- قامت إدارة الحماية والسلامة التابعة بهذا الشأن للإدارة العامة للدفاع المدني 267 بـ 2011-خلال الفترة من 2008 زيارة تفتيشية

العمل على إيجاد آلية فعالة 9- يقوم قسم السلامة المهنية بوزارة العمل التي لمعالجة حالات مسكنات تعاني من الإهمال إنسانياً من قبل بعض مؤسسات القطاع الخاص. خلال المسوح الميدانية والاتصال المباشر بالمشآت التي ينطبق عليها القرار لسنة 1978 بشأن الوزاري المذكور رقم 8 الاشتراطات الصحية لمسكنات العمال، وتكثيف الزيارات التفتيشية لهذه المسكنات. كما يقوم القسم بنشر الوعي لدى أصحاب العمل حول التشريعات ذات العلاقة وتوجيههم للاتصال والتنسيق بالجهات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارة البلديات

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □

ي للتحديد من والزراعة وإدارة الدفاع المدن
استيفاء المسكن للمتطلبات القانونية.

حيث بدأت خطة العمل في حملة
التفتيش على مسكن العمل بعملية جمع
وتحديث قاعدة المعلومات لدى وزارة العمل
حول مواقع مسكن العمل وأعداد القاطنين
فيها وذلك من خلال المسوح الميدانية التي
يقومون بها كان مفتشو السلامة المهنية
والإتصال المباشر مع إدارات المنشآت. وقد
استمرت عملية جمع المعلومات بالتوازي
والتزامن مع عمليات التفتيش. ولضمان أن
تتم عملية التفتيش على المسكن
بصورة فعالة فقد عمد قسم السلامة
للتفتيش على أكبر عدد في زمن قياسي.
وقد تم إعداد برنامج التفتيش على
للمنشآت المستهدفة وفقاً لعدد العمالة
لديها، بحيث تبدأ الحملة بالتفتيش
على المنشآت التي تتضمن أعداد أكبر من
العمالة.

كما أخذت الخطة بعين الاعتبار ضرورة
التفتيش على المنشآت ذات الفروع
المتعددة والمجموعات التجارية والصناعية
مشرفة التي تتعدد بها المسكن والإدارات
عليها ثم الاجتماع مع الممعيين في إدارات
تلك المجموعات لضمان تطبيق الإجراءات
والاحتياطات الخاصة بالصحة والسلامة في
مسكنها.

وللتأكد من تطبيق الإجراءات
والاحتياطات المتعلقة بالصحة والسلامة
في مسكن العمل وإزالة جميع المخالفات
للتفتيشية الواردة بتقرير الزيارة
الأولى، فقد عمدت الوزارة إلى القيام بزيارة
تفتيشية ثانية للتحديد من التزام
المنشآت بما ورد بتقرير الزيارة
التفتيشية الأولى، حيث تتم مخالفة
المنشآت الغير ملتزمة ورفع محضرها إلى

□□ □□□□□□□□

□□□□□□□□

الن ي ا ب ة ال ع ا م ة ت ب ا ع ا .

م ال ت ق ر ير ال س ن و ي ال ل ع ا م ي ن ت م ت ق د ي
ال إ ن س ا ن 2010 إ لى م ج ل س ح ق و ق 2009 و

10- ت و ك د ال ب ح ر ي ن ع لى أ ن ه ا
س ت ت ض م ن ت ق ا ر ي ر ه ا ال ت ا ل ي ة
م ع ل و م ا ت ع ن ن ت ا ي ج ال م ر ا ج ع ة ،
و ت أ ث ي ر ا ت ه ا ع لى و ض ع ح ق و ق
ال و ا ق ع . ال إ ن س ا ن ع لى أ ر ض

ي ن ش ر ال ت ق ر ير ال و ط ن ي ع لى
ال م س ت وى ال و ط ن ي ل ك ل (4 س ن و ا ت و ال م ت ض م ن
أ و ض ا ع ح ق و ق ال إ ن س ا ن ع لى أ ر ض ال و ا ق ع ، ل ك م
ال م و س س ة ال و ط ن ي ة ل ح ق و ق ال إ ن س ا ن ت ع م ل أ ن
ح و ل أ و ض ا ع ت ق ر ير أ س ن و ي أ ع ن إ ع د ا د ع لى
ح ق و ق ال إ ن س ا ن ع لى أ ر ض ال و ا ق ع .

11- س و ف ت د ر س ال ب ح ر ي ن أ م ك ا ن ي ة
س ن و ي أ و د و ر ي ي ن ش ر إ ص د ا ر ت ق ر ير
ع لى ال م س ت وى ال و ط ن ي ح و ل أ و ض ا ع
ح ق و ق ال إ ن س ا ن ع لى أ ر ض ال و ا ق ع .

م س ت م ر ة ب ش أ ن إ م ك ا ن ي ة ل ا ت ز ا ل ال د ر ا س ة
إ ص د ا ر ال ق ا ن و ن .

12- ت ب ح ث ال ب ح ر ي ن ب ج د ي ة ف ي
أ م ك ا ن ي ة إ ص د ا ر ق ا ن و ن ض د ال ت م ي ي ز
ال ع ن ص ر ي

ال ب ح ر ي ن م ت ع ا و ن ة م ع ك ا ف ة ال ل ج ا ن
ة ال ت ع ذ ي ب . ال ت ع ا ق د ي ة ب م ا ف ي ه ا ل ل ج ن ة م ك ا ف ح

13- ت و ك د ال ب ح ر ي ن ت ع ا و ن ه ا م ع ل ج ن ة
م ن ا ه ض ة ال ت ع ذ ي ب ف ي م ا ي ت ع ل ق
ب ت ط ب ي ق ال م ا د ة 20 م ن ال ا ت ف ا ق ي ة

أ ن ش ط ة ت ق و م ب ه ا ال ج ه ا ت ال ح ك و م ي ة ه ن ا ك
و م و س س ا ت ال م ج ت م ع ال م د ن ي و م ع ه د ال ت ن م ي ة
ال س ي ا س ي ة و ال م و س س ة ال و ط ن ي ة ل ح ق و ق
ال إ ن س ا ن ب ه د ف ن ش ر ث ق ا ف ة ح ق و ق ال إ ن س ا ن

14- ل ال ب ح ر ي ن ج ه و د ه ا س و ف ت و ا ص
ل ت ح ق ي ق ال ت ن م ي ة ال ش ا م ل ة م ع
ال ت أ ك ي د ع لى م ر ك ز ي ة ح ق و ق ال إ ن س ا ن
ب ال ن س ب ة ل ه ذ ه ال ت ن م ي ة و أ ه م ي ة د ع م
ث ق ا ف ة ح ق و ق ال إ ن س ا ن ب ك ا ف ة
أ ل و س ا ئ ل ال م ت ا ح ة ت ع ل ي م ي أ و إ ع ل ا م ي ا
و غ ي ر ه ا .

- ت و ك د و ز ا ر ة ال د ا خ ل ي ة ح ر ص ه ا ع لى ت م ك ي ن
ال ا ج ت م ا ع ال أ ف ر ا د م ن م م ا ر س ة ح ق ه م ف ي
ف ه و ح ق م ك ف و ل د س ت و ر أ ع لى أ ن ال س ل م ي
ت ك و ن ه ذ ه ال م م ا ر س ة و ف ق أ ل ل أ و ض ا ع ال ت ي
ال م ر س و م ا س ت و ج ب ي ح د د ه ا ال ق ا ن و ن ، ح ي ث
ال ا ج ت م ا ع ا ت ر ق م (18 ل س ن ة 1973 ب ش أ ن
ال ع ا م ة و ال م س ي ر ا ت و ال ت ج م ع ا ت و ت ع د ي ل ه
ال ص ا د ر ب م و ج ب ال م ر س و م) 32 ل س ن ة
2006 ، إ خ ط ا ر ر ئ ي س الأ م ن ال ع ا م ب م ك ا ن
ع ه و ذ ل ك م ن أ ج ل و م و ض و ال ا ج ت م ا ع و م و ع د

15- □□□□□ □□□□
□□□□□□□□ □□□□□□□□
□□□□□□ □□□□ □□□□□□
□□ □□□□□□□□ □□□□□□
□□□□ □□ □□□ □□□□□
□□□□□□□□ □□□□□ □
□□□□□□□□ □□□□□□
□□□□□ □□□□□□ □□□□
□□□□□□□□ □□□□□□□□



الإجراءات اللازمة التي من شأنها اتخاذ
 تمكين المشركين من ممارسة حقوقهم في
 التجمع السلمي وفي ذات الوقت الحفاظ
 على أمنهم وسلامتهم والحفاظ على
 حريات الأفراد الآخرين. حيث يتواجد
 رجال الأمن في منطقة التجمع دون تدخل
 جولا يكون تدخلهم إلا في حالة خرو
 المشركين في التجمع عن الطابع
 السلمي أو قيامهم بأفعال مجرمة قانوناً،
 كما صدر قرار وزير الداخلية رقم (57)
 لسنة 2011 بشأن تحديد واجبات
 اللجنة المنظمة للتجمعات ومسؤوليات
 والمظاهرات المنصوص عليها في المادة
 (6) من المرسوم بقانون رقم (18) لسنة
 العامة ماعات 1973 بشأن
 والمسيرات والتجمعات المعدل بالقانون
 رقم (32) لسنة 2006؛

- خلية قد ونشيري إلى أن وزارة الدا
 حوالي 15 مسيرة تسلمت إخطار عن
 العام 2008، بينما بلغ خلال وتجمهر
 عددها 112 خلال العام 2009 أما في عام
 2010 فقد بلغ عددها 126 مسيرة
 وتجمهر بينما تسلمت الوزارة إخطار عن
 60 تجمع خلال العام 2011؛

□ □ □ □ □ □ □ □ □ □

□ □ □ □ □ □ □ □

- أعدت وزارة الداخلية مشروع قانون جتماعات الامة بتعديله قانون الالمسيريات والتجمعات وذلك بناء على ما تم التوافق عليه في مريئيات الحوار الوطني حيث تضمن تعديل الاعديد من من أهمها: حظر إشراك الأطفال في الأحكام المسيريات والتجمعات السيساسية بما يراعى مبادئ حقوق الإنسان الدولية والتأكيدي على دور الشرطة في توفير حماية للمشاركين في هذه المسيريات ووضع ضوابط بشأن المسيريات والتجمعات بما لا يضر بمصالح المجتمع أو التعتييل عن العمل أو الإضرار بالاقتصاد الوطني أو المصالح العامة والتأكيدي على مسؤولية المنظمين في أي تجمع على المحافظة على الأمن وحظر إقامة التجمعات نشأت الحيوية والمطارات بالقرب من الماستشفيات وتم أخذ الإجراءات الدستورية لإصدار هذا التعديلات. وقد صدر قرار معالي وزير الداخلية رقم (57) لسنة 2011 بتحديد واجبات اللجنة المنظمة للتجمعات ومسؤوليات أو المسيريات.

تم ذلكي

التزاماً بالقانون الوطني 16- أوتعهدات البحريين طبق للاتفاقيات الدولية لحقوق ف يتم استخداً الإنسان فإنه سو كإطار إضافي لدعم المراجعة الدورية تطبيقي سبل الانتصاف الحالية والنظر في أي إجراءات عملية تساعد في ذلك.

للتغلب الهممة الأولى والولايات والمبادرات الوطنية -ثامنأ على التحديات والمقيدات وتحسين حالة حقوق نسان) الأحداث المؤسسة التي مرت بها مملكة الإ مارس آذار/فبراير وشباط/البحرين خلال شهري (2011)

فبراير شباط/شهدت مملكة البحرين خلال شهري
بدأت بمطالب عديدة اجتماعية أحداثاً مؤسفة مارس 2011 آذار/و
واقترصادية إلا أن الأمر قد تطور إلى أعمال شغب وعنف، هذا وقد
ة المملكة العديدي من الخطوات من أجل حلحلة تلك اتخذت حكوم
الأزمة، حيث تمثلت تلك الخطوات بإجراءات سابقة على إعلان
حالة السلامة الوطنية وإجراءات لاحقة.

الوطنية السلامة حالة إعلان قبل -ألف

بتكليف من صاحب الجلالة الملك المفدى فقد أوكل
العديد من التحوير مع ملكي ولي العهد مهم إلى صاحب السمو ال
ممثلي الجمعيات السيساسية ورجال الأعمال وعدد من
الشخصيات الاجتماعيه.

مع تطور الأوضاع في مملكة البحرين واكتساب حركة
تالاحتجاج زخماً أعادت المعارضة النظر في مطالبها ووضع
،مطالب إضافية علاوة على الشروط المسبقة لدخول الحوار
تقبله الحكومة وانتتهت في نهاية المطاف تلك الأمر الذي لم
(19)المبادرة.

للإحتجاجات الغير قانونية ونظراً للجراءات الجسيمة و
الأمر الذي استوجب معه إعلان، التي أدت إلى زعزعة أمن البلاد
حالة السلامة الوطنية وذلك وفقاً للمرسوم الملكي رقم (18)
ذلك بهدف و11 مارس 20 آذار/لسنة 2011 وذلك بتاريخ 15
تامين السلامة العامة للأفراد والحفاظ على حقوقهم وسرعة
السيطرة على الوضع القائم في مواقع الأحداث. وقد حدد

(19) www.bici.org.bh للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

لواجبة الاتخاذ المرسوم الملكي الإجراءات والتدابير التي
لتحقيق هذا الأمر.

الوطنية السلامة حالة انتهاء بعد -باء

حوار التوافق الوطني

محاولة لتحقيق لمبادرة الحوار الأولى وتكمالها
الانسجام والوئام الوطني للتوصل إلى قواسم مشتركة
وتحقق آمال الشعب البحريني، فقد طرح جلالة الملك حوار
التوافق الوطني، وكلّف رئييس مجلس النواب مهمة رئاسة
الحوار للعمل على تفعيل آليات الحوار وتشجيع المشاركة
على جميع وجهات النظر، وقد خرج هذا فيه عبر الانفتاح
الحوار بعدد من المبادرات المتوافق عليها وتقوم الدولة
(20) بتنفيذها.

المسئولة لتقصي الحقائق للجنة البحرينية

وفقاً للأمر الملكي رقم (28) لسنة 2011 تم إنشاء
في الأحداث لتقصي الحقائق والمسئولة للبحرينية للجنة
فبراير شباط/ملكة البحرين خلال شهري التي وقعت في م
مارس 2011 وذلك للوقوف على ما نجم عنها من أضرار و
بحيث الشأن تداعيات تالية وتقدم تقرير حول هذا
يتضمن توصيات بما تراه اللجنة من اسباباً لتخطي تلك
، وبعد تسلم جلالة المرحلة ولتجنب تكرارها مستقبلاً
نوفمبر 2011 تقرير اللجنة/تشرين الثاني الملك في 23
أمر جلالتهم الأجهزة الحكومية والجهات المعنية بتنفيذ كل ما
نتج من توصيات من خلال اللجنة الوطنية لتنفيذ
(21) التوصيات.

(20) www.nd.bh يرجى زيارة الموقع للمزيد من المعلومات

(21) www.bici.org.bh و www.govactions.bh للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع

التعهدات الطوعية -تاسعاً

- 1- تتعهد مملكة البحرين باستكمال العمل على
لبحرينية المسئلة لتقصي تنفيذ توصيات اللجنة ا
؛حقايقال
- 2- نفيذتتعهد مملكة البحرين بالعملى على ت
مرئيات حوار التوافق الوطني.

الخاتمة -عاشراً

تعتبر مملكة البحرين أن تقريرها الثاني هو
تقريرها الأول في اعتمادتها منذ أ ل خطة عمل قد بدأس تكمالا
مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث ستعمل على
في مفضة السامية لحقوق الإنسان مكاتب ال معالتعاون
عملية بناء القدرات والتدريب، وكذلك تبادل الخبرات مع
الصديقة الدول.

لسياسية في المملكة قد رسمت خطة أن القيادة ا
الإنسان تتضمن المزيدي من الضمانات الخاصة بقضايا حقوق
وذلك بقبولها تنفيذ كافة مرئيات حوار التوافق الوطني
وكذلك قبول المشركين في الحوار علىه جميع الذي توافق
المسئلة لتقصي الحقايق. البحرينية توصيات اللجنة
بتعاون جميع الشركاء ذوي الصلة الأمر متطلعين في هذا
من ذلك. المرجوة في الداخل والخارج لتحقيق الأهداف